



التعلم من حروبنا الحديثة:

ضرورات الاستعداد لمستقبل يتسم بالخطورة

الفريق بيتر دبليو. كياريللي الجيش الأمريكي، والرائد ستيفن إن سميث، الجيش الأمريكي

إن الآراء الموجودة في هذا المقال هي آراء خاصة بكتابها ولا تعكس السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية أو الحكومة الأمريكية. منذ عودتي من جولتي الثانية في العراق في ديسمبر 2006، كان لدي وقت للتفكير في مدى تأثير خبراتنا المتراكمة في هذه الحرب فينا جيشاً وحكومة ودولة. ومعها خبراتنا في حرب أفغانستان وكذلك في حربنا الأوسع ضد الإرهاب. ورغم أننا ما زلنا ملتزمين بجميع تلك العمليات، ومستمرين في ضبط وتعديل أساليبنا من أجل تحقيق أهدافنا في نهاية الأمر. فإني على يقين أنه قد آن الأوان للبدء في النظر بشكل أكثر اتساعاً إلى ضرورة توظيف خبراتنا المكتسبة في الحرب الحديثة في تشكيل وتكوين مؤسسات الأمن القومي لدينا في السنوات القادمة. وتلقي هذه المقالة الضوء على أكثر الدروس التي تعلمتها في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. أهمية، وكيف أرى إمكان تطبيقها من أجل إعدادنا بشكل أفضل لكافة التحديات التي يحتمل مجابتهها في المستقبل.

لقد بدأت هذه المقالة كمحاولة للتعريف بالتحديات التي يجب أن يعد الجيش الأمريكي نفسه لمواجهةها، إلا أنني سرعان ما أدركت أن الكثير من تلك التحديات ترتبط بقوات مسلحة أخرى وبالوكالات الحكومية الكبرى والحكومة الأمريكية

الصورة: لاعبي الأدوار وأفراد القوات المسلحة الأمريكية في اجتماع تدريبي لوزير الدفاع روبرت إم جينس والرفيق أول بالجيش الأمريكي، وليام جي جيني، في فورت رايلي، كنساس، 9 أغسطس 2007. وقد ركز التدريب على الوعي الثقافي (البنجاجون، شري إيه ثرلبي)

Learning From Our Modern Wars: The Imperatives of preparing for a Dangerous Future

Lieutenant General Peter W.
Chiarelli, U.S. Army, with
Major Stephen M. Smith,
U.S. Army

Published originally in the
September-October 2007 English
Edition.

بشكل أكثر اتساعاً. لذا، فإنني أتناول عناصر أخرى من قوانا القومية. وليس فقط قواتنا المسلحة. إن تعقيدات المناخ الحالي للأمن القومي تتطلب منا إعادة تقييم المهام داخل الحكومة الأمريكية. واحتواء متطلبات العمليات بصورة شاملة، والحفاظ على أهم مبادئنا العسكرية. عند تعديلنا لمنظمتنا وتطويرنا لقيمنا. لأفضل مواجهة للتحديات المنتظرة. ولذلك فهذه المقالة ليست محاولة لتقديم حلول لكافة التحديات التي يحتمل أن نواجهها. وإنما محاولة للإضمام لحلقة البحث والنقاش.

كيف وصلنا إلى هنا وأين يجب أن نذهب

إن الانتشار السريع للتكنولوجيا. والنمو المتعدد للعوامل الدولية. وتداعيات العولة المتزايدة وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل. قد تضافت لخلق تحديات شديدة التعقيد للأمن القومي...

الجنرال تشارلز سي كرولاك، 1999¹

باختفاء الحرب الباردة وتحولها إلى ذكرى. وبروز تحديات جديدة للأمن القومي عند بداية القرن الحادي والعشرين. قامت وجهات النظر العسكرية بالترويج لفكرة حرب مستقبلية تتسم بالتعقيد وصعوبة التوقع والغموض. بصورة متزايدة. كما رأى آخرون. أقل استبصاراً. في مفاهيم مثل النزاع قليل الكثافة والعمليات دون حرب وبناء الأمة. على أنها من الأمور المستبعدة بالنسبة لثقافة مقاتلينا العسكريين. وعلى الرغم من تكرار القيام بمثل تلك العمليات في التسعينيات. فإننا كنا نميل إلى العودة السريعة بإمكانياتنا الفكرية إلى قدراتنا التقليدية الرئيسية في ضبط تزامن القدرة القتالية في ميدان قتال متسق ومتجانس ومنتظم.

وقد كانت النتيجة الحتمية هي أن الولايات المتحدة الأمريكية. حتى بعد جولة غير عادية لجهود التحول العسكري الأساسي. دخلت في الحرب ضد الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بقوات مسلحة معدة لهزيمة جيوش معادية وقلب أنظمة الحكم. غير أنها تفتقر إلى العمق المناسب لمتطلبات المدى الطويل اللازم لاستقرار وإعادة بناء الأمم. وللضرورة. ذهبنا إلى الحرب بتشكيل حربي ومدني غير معد لضرورات العمليات ذات المدى الواسع وللحرب ضد التمرد.

ومنذ الحادي عشر من سبتمبر. وعن طريق تجاربنا في ميادين القتال الحديثة غير المتجانسة في العراق وأفغانستان. تعلمت القوات المسلحة دروساً قاسية وأرغمت نفسها على عمل طفرات جيلية هامة في عملية التكيف والتعديل. وفي غضون ذلك. بدى أن كثيراً من وكالات حكومتنا واجهتها في حالة رفض بالنسبة لمتطلبات التكيف مع الحرب الحديثة. وإجمالاً. سوف يكون علينا الاستفادة من دروس العراق وأفغانستان بإجراء تعديلات في الأوضاع الداخلية والمؤسسية. لضمان أنها قد

إن الفريق بيتر ديليو كياريللي. الجيش الأمريكي. هو كبير المساعدين العسكريين لوزير الدفاع. وهو يحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية. من جامعة سياتل. وماجستير في السياسة من جامعة واشنطن. وماجستير في استراتيجية الأمن القومي من جامعة سالف رجينيا. كما أنه خريج كلية القادة والأركان التابعة للبحرية الأمريكية وكلية الحرب القومية. وقد ظهرت مقالته «الفوز بالسلام: الحاجة إلى العمليات الشاملة» في إصدار يوليو 2005. من المجلة العسكرية.

الرائد ستيفن إن سميث. الجيش الأمريكي. مساعد عسكري في مكتب وزير الدفاع. وهو يحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والتاريخ من جامعة ويتنبرج. وماجستير في السياسة من مدرسة كينيدي الحكومية بجامعة هارفرد. وقد خدم الرائد سميث في مختلف مناصب القيادة والأركان في أوروبا وكوريا الجنوبية والكويت والبوسنة والعراق.

أصبحت بالفعل معمول بها وليسست فقط "معلومة". كما يتوجب علينا أيضا توسيع مجالنا ليشمل ضرورات ملحة داخل حكومتنا-ضرورات سوف تساعدنا على الاستعداد لمستقبل يغلب علينا فيه التأكد من مجابهة مواقف تماثل أو تزيد من حيث تعقيدها عن تلك التي نواجهها في الوقت الحاضر.

وكما اظهرت الأحداث في تاريخ أمتنا بصورة متكررة، فإنه من المحال نظريا التوقع بأية درجة من درجات التأكد كيف ستبدو ميادين القتال المستقبلية على وجه التحديد، أو في هذا الخصوص، أين ستتواجد، إن الثابت الوحيد هو التغيير. كما يكون التنبؤ بالقرارات السياسية المستقبلية أكثر خطورة، وعلى أية حال، من الممكن تعريف بعض التوجهات التي يحتمل أن تشكل النزاعات في المستقبل. وذلك يتضمن ازدياد الهوة بين العالم النامي والمتقدم، والانفجار السكاني في المناطق المتخلفة، وظهور أيديولوجيات ومنظمات لا تعترف بالحدود القومية، والزيادة الحادة في الانفصالات العرقية والطائفية، والتنافس الدولي المتزايد من أجل الحصول على موارد الطاقة. وقد حدثت أيضا تحسينات كبيرة في التقنيات بما يسمح بالنقل الفوري للمعلومات على مستوى العالم-ومن ثم يؤمن إمكانية لصناعة أسلحة لا يمكن تخيل قدرتها التدميرية، وتشير جميع هذه الخصائص إلى الطبيعة المعقدة والغامضة للنزاعات المستقبلية.

وقد يسعى البعض إلى تجنب تعقيد الخيارات الصعبة والتي ينجم عنها التوصل إلى نتيجة مفادها أننا غير معدين لاستخدام قوانا القومية في مثل تلك البيئات متعددة الأبعاد. وقد يزعموا أنه لا يمكننا حمل التدخل في عراق آخر. غير أن تلك الحجة هي مثل الحجج التي كانت ضد الدخول في حرب أخرى في أوروبا بعد تجربة الحرب العالمية الأولى: رغم جاذبيتها، إلا أنها غير واقعية وتدعو إلى المخاطرة. وفي هذا العالم الخطير الذي نعيش

فيه، حيث يتزايد تشابك العلاقات ويزداد الاعتماد المتبادل، لا يكون في إمكان الولايات المتحدة الأمريكية إفتراض أنها سوف تكون قادرة على الانسحاب من مشاكل الأمم الأخرى لفترة طويلة. وقد تتطلب مصالحنا القومية منا، في أغلب الأحوال في المستقبل غير البعيد، أن نشارك في مواقف يمكن أن تكون أكثر تعقيدا من تلك التي نواجهها في الوقت الحالي.

وسوف يتوجب علينا، من أجل مواجهة تحديات الأمن القومي في المستقبل، أن نوجد القدرة اللازمة للمشاركة بشكل كامل في العمليات العسكرية وعمليات الوكالات الكبرى. كما سيتوجب علينا تبني مفهوم بناء الأمة، ليس فقط من الناحية النظرية ولكن بشكل كامل. إن احتمال فقدان القوة الدافعة للتغيير في هذه الحقيقة الجديدة للنزاع، من خلال نشر التمويل وترتيب الأوضاع السياسية بوجهة نظر قصيرة المدى، والممانعة الطبيعية من جانب قواننا للمشاركة الفكرية التي تتجاوز البنية الخطية للحرب، هو احتمال حقيقي. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما نقوم بمحاولة تحسين قدراتنا في مجال الحرب غير الخطية، يكون علينا المحافظة على قدرتنا على هزيمة التهديدات العسكرية التقليدية وردع ظهور منافسين أقوياء. ويكون التحدي هو أن نجد التوازن الصحيح دون محاولة الوصول إلى الجدارة في الكثير من المهام المحتملة ما لا يمكننا من أداء أي منها بشكل جيد.

تطوير ثوابتنا الثقافية

لا يتعلق التحول فقط بالتكنولوجيا والبرامج----" التحول يحدث ما بين الأذنين". إن العوامل الثقافية والفكرية للتحول أكثر أهمية من السفن والطائرات الجديدة والأسلحة ذات التقنية المتقدمة.

العقيد إم إي كروس²

ولعل الشيء الأكثر أهمية الذي يتوجب علينا القيام به للاستعداد لمستقبل يتسم بالخطورة هو تغيير

المستقبل الخطر

بينما كان الشعب الأمريكي ومعظم مؤسسات القوى القومية الأخرى يمارسون أعمالهم العادية. وهناك مثل ظاهراً على ذلك وهو بطء عملية التدبير والأمداد الميداني التي نقوم بهما من أجل إدخال عربات مصفحة جديدة للاشتراك في المعارك القتالية. وفي النزاع الذي استمر فترة أطول من الحرب العالمية الثانية، ما زالت غالبية الأطقم القتالية في المناطق القتالية في الخارج تستخدم العربات الهامر - وهي نتاج تكنولوجيا بدايات الثمانينات ولا تتناسب مع المخاطر التي نواجهها. ورغم قيام القوات المسلحة بتزويد القوات المقاتلة بتحديثات للعربات العاملة من أجل تحسين أداء العربات الهامر. فإن فكرة الإحلال بعربات تتناسب بشكل أفضل مع التهديد المتطور لم تكن موضع بحث حتى وقت قريب. لذلك، فإن إمداد القوات الميدانية بالطرق المعرضة للمخاطر بأعداد كبيرة من البدائل المحسنة بدرجة فائقة يتم الآن فقط. وباختصار، كانت قاعدتنا الصناعية تعمل إلى حد وفق أسس وقت السلم، مقارنة بالنزاعات السابقة التي قمنا فيها بالإسراع في رفع قدراتنا الإنتاجية وإنتاج معدات جديدة.

ثقافة منظمات الأمن القومي لدينا وزيادة جهودنا لتوعية الجمهور الأمريكي. لقد اعتاد الأمريكيون. بصورة تقليدية، على رؤية الحرب كصراع بين صديق وعدو. وهذان الجانبان محددان بشكل واضح. ويشتبان بميدان قتال له حدود وأبعاد معينة، حيث تكون النتائج على هيئة غالبين ومغلوبين، بشكل قاطع. وبمعنى آخر، كنا نشعر بالارتياح لفكرة ميدان القتال المنتسق. في الواقع، عملت لمدة 20 سنة من خدمتي في القوات المسلحة كضابط مدرعات، وكنت أتدرب على هزيمة الجيش التاسع السوفيتي للأسلحة المشتركة، وذلك في سهول أوروبا، عن طريق خفض قوة تشكيلاتهم إلى 60% مما يدفعهم إلى الاستسلام. وقد كان هذا النوع من الحرب سهل الفهم والترجمة إلى تشكيلات عسكرية ومعدات وتدريب. كان نوعاً نظيفاً. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة والانتصار الساحق في حرب عاصفة الصحراء إلى إعاقة قدرتنا، كأمة وكقوات مسلحة، على إدراك ما سيحدث بعد ذلك، وحتى يومنا هذا، يرى البعض المعركة التقليدية كأسلوب وحيد للقتال. وهم يعتقدون أن كل ما علينا فعله لكسب حروبنا الحديثة هو أن نقتل ونأسر أكبر عدد من الاعداء.

وحتى تتمكن من رفع قدرتنا على النجاح في نزاعاتنا الحالية والمستقبلية إلى الحد الأقصى، يتوجب علينا تغيير هذا التفكير. لقد تطورت الحرب، لذلك يتوجب على كل من الأمة والقوات المسلحة تعديل أوضاعها بما يتناسب مع ذلك التطور. ويجب أن يتضمن جزء من هذا التغيير تقييماً صارماً لما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة لزيادة فرص النجاح عند اتخاذ القرار بالذهاب إلى الحرب، إلى أقصى حد ممكن. فلم تذهب الولايات المتحدة كأمة، ومعظم الحكومة الأمريكية في الواقع، إلى الحرب منذ الحادي عشر من سبتمبر. وبدلاً من ذلك، كانت وزارتي الدفاع والخارجية (بما تسمح به قدراتهما الحديثة) ومعهما وكالة المخابرات المركزية، في حالة حرب.



وزارة الدفاع، رئيس هيئة القيادة جيل كريج

وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايز تستمع إلى سؤال أثناء جلسة استماع لجنة بالكونغرس الأمريكي في واشنطن دي سي، في 27 فبراير 2007. وكانت جلسة الاستماع بخصوص طلب تمويل إضافي لحربي العراق وأفغانستان.

وعقب واحدة من تلك التجارب، أي فيتنام. تم إعادة هيكلة القوات المسلحة الأمريكية بحيث لا يمكنها خوض الحروب مرة أخرى دون الاعتماد القوي على عنصر الإحتياط للقوات المسلحة. ويجب علينا الآن التفكير فيما إذا كان يمكننا في أي وقت النجاح في الذهاب إلى الحرب لفترة طويلة من الزمن دون دعم واع من الشعب الأمريكي والالتزام التام من قبل كافة عناصر قواتنا القومية.



بول إيه برينكلي، نائب وكيل وزارة الدفاع للتحويل في الأعمال التجارية، يقدم شيك بقيمة تزيد عن 6 مليون دولار لموظفي مصنع أسمدة ببجي في مدينة ببجي في العراق، 7 أغسطس 2007، وسوف يستخدم المصنع هذه الأموال في شراء معدات جديدة واستخدام موظفين جدد.

إن تاريخ الحروب هو تاريخ عمليات التغيير. ويعد ميدان القتال الحديث-وهو مكان متعدد الجنسيات، يصعب تحديد معالمه بدقة، تكون فيه مقدره أمة ما على استخدام عناصر قواها القومية غير الحركية بنفس أهمية استخدام قوى النيران لتحقيق النصر- يعد ثوريا للغاية بما يدعونا لتوعية مواطنينا بعواقبه. وقد أظهرت حروب العراق وأفغانستان أن الحروب سوف تمتد لفترات أطول وستكون أكثر تكلفة، وأن تحديد كل من النصر والهزيمة فيها سيكون صعبا. ونحن كأمة علينا أن نفهم ذلك في المرة القادمة التي نقرر فيها التزامنا بخوض الحرب.

تنظيم وتدريب فريق الأمن القومي

لا أعتقد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كان لديها ما يلزم لإعادة تشكيل دولة من الدول الأخرى. وقد قمنا بذلك بنفس الأسلوب في البلقان وبعد ذلك في أفغانستان ثم في العراق.

-كونداليزا رايز وزيرة الخارجية³

وقطعا يجب الوعي بأن أحد أسباب قوة الدفع الصناعية كان سلسلة من الافتراضات الخاطئة عن الفترة التي كان على القوات الأمريكية أن تتواجد خلالها في العراق. ففي السنوات الأولى للحرب، افترض القادة المدنيون والعسكريون تكرارا أن مستويات القوة يمكن أن تنخفض بشكل منتظم مع مرور الوقت، وبناء على ذلك اتخذوا العديد من قرارات تأمين الموارد. إن ذلك يلقي الضوء على خطورة الإفراط في التفاؤل، خاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي يصعب في الأساس توقع ملامباتها. وهو ما يشير بوضوح إلى أن التخطيط الاستراتيجي يجب أن يعطي اهتماما أكبر لأسوأ الاحتمالات الممكنة.

وتثير مشاكلنا الحالية السؤال المشروع عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية، أو أية دولة ديمقراطية أخرى، المشاركة بنجاح في حرب موسعة دون التزام قومي حقيقي. إن التاريخ مفعم بالأمثلة عن دول حاولت أن تحارب دون وجود دعم شعبي ودون الالتزام بمواردها القومية. وكانت غالبا ما تجد تلك الدول نفسها منهزمة في ميادين القتال بعيدا عن أرض الوطن.

المستقبل الخطر

علاقاتها بحوالي مائة وثمانين دولة في مختلف أنحاء العالم، مقارنة بأكثر من مليوني فرد عسكري بالقوات المسلحة الأمريكية، وهو يعد رقما هزيبا. وفي حين ميزانية البنتاجون هي نصف تريليون دولار في السنة، فإن الميزانية المطلوبة لوزارة الخارجية الأمريكية عام 2007 كانت 9.5 مليار دولار⁴، وخلال حرب فيتنام كان هناك 15000 موظف بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

واليوم هناك حوالي 3000 موظف، وهو ما يجعل تلك المنظمة التي كانت منظمة كبيرة، تقترب من حجم وكالة للمقاولات، وبالمثل، تم إلغاء الوكالة الأمريكية للمعلومات (USIA)، التي كانت ناجحة للغاية في الدبلوماسية العامة خلال الحرب الباردة، كوكالة مستقلة عام 1999 وتم ضم ما تبقى منها لوزارة الخارجية.

ويمكن لمراجعة وضع الوكالات الكبرى بواسطة الكونجرس وبالتعاون مع السلطة التنفيذية والقوات المسلحة، التقليل من العيوب في نظامنا الحالي. ويجب علينا كأمة أن نقرر الدور الذي يكون على كل من مؤسساتنا القيام به لتحقيق أهداف سياستنا الخارجية، ومن ثم إمدادها بالموارد اللازمة لأداء هذا الدور، فعلى سبيل المثال، عندما نريد زيادة الحيوية الطبيعية لأمة ما، فهل نرسل خبيرا زراعيا من وزارة الزراعة، وخبيرا في الحكومة من وزارة الخارجية، وخبيرا في القانون من وزارة العدل، أو نرسل هؤلاء الخبراء من القوات المسلحة، حيث أنها الأقدر على تعبئة وإجبار الأفراد على التواجد بالمواقع الخطرة؟ ومهما كانت الإجابة، فإنها يجب أن تنظم وتفهم بحيث يمكن للمنظمة المسؤولة الاستعداد بشكل سليم للاحتتمالات المستقبلية.

وبمجرد وضع المسئوليات التي تقع خارج نطاق العمليات القتالية التقليدية والإعتبار الفوري لما بعد النزاع، فإنه يكون على كل عضو من أعضاء فريق الوكالة الكبرى العمل على تعديل وضبط تنظيمها من أجل تلبية المتطلبات التي يجب أن تدخل ضمن البناء

إعادة تحديد الأدوار والمهام، من أجل تحسين قدرتها على تحقيق النجاح في ميدان القتال الحديث المعقد. تحتاج الولايات المتحدة بشدة إلى القيام بإعادة النظر بجدول من الأعلى إلى الأسفل لأدوار ومهام كافة عناصر قواها القومية، وهي تتضمن كل منظمة تساهم في تحقيق التأثير الدبلوماسي والمعلوماتي والعسكري والاقتصادي الأمريكي. ففي كل تدخل خارجي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك قصور شديد في إيجاد أسلوب متكامل وتفهم لمهام وقدرات كل تشكيل من التشكيلات، ولسنوات قام البعض بالقوات المسلحة بانتقاد الشركاء من الوكالات الكبرى لعدم مساهمتهم بالقدر الكافي في جهودنا الخارجية، بينما قام البعض بالوكالات الكبرى بانتقاد القوات المسلحة لعدم توفير التأمين الكافي من أجل قيامهم بمهام وظائفهم.

وقد كان ما توصلت إليه هو أن أصابع الاتهام تلك تضيع الوقت وتخطئ في التصويب، فالمشكلة الحقيقية هي أننا نفتقر إلى رؤية شاملة لما يجب أن يساهم به كل شريك من القوات المسلحة أو الوكالات الكبرى في نزاعات كالعراق وأفغانستان، وبدلا من ذلك توجد فجوة كبيرة بين ما نحتاجه في النهاية لتحقيق النجاح وبين الموارد المركبة التي يمكن لحكومتنا تحمل تأمينها، إن هذه «الفجوة في القدرات» ليست خطأ أي من الوكالات بحد ذاتها ولكنها نتاج عدم قيام حكومتنا بوضع تعريف دقيق لما نتوقعه من كل جهاز من أجهزة القوى القومية في الإسهام في حلول سياستنا الخارجية، ونظرا لهذا القصور في التوجه، فقد فشلنا في بناء أنواع المنظمات التي نحتاجها في الوقت الحالي.

ولإثبات تلك النقطة لست في حاجة سوى إلى النظر إلى الوضع في وزارة الخارجية الأمريكية، فالوزارة لديها 11000 موظف بالخدمة الخارجية، وهي مكلفة بتطبيق السياسة الخارجية لأكبر قوة على سطح الأرض في

الضغوطات العسكرية. وبمجرد اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية، يتوجب علينا نحن العسكريين قبول كون العناصر الحاسمة للقوة المطلوبة للغلبة عناصر غير حركية في معظم النزاعات الحديثة. وبينما يتوجب علينا المحافظة على قدراتنا الرئيسية من أجل دحر العدو بواسطة القوة القتالية التقليدية، فإننا يجب أيضاً أن نكون قادرين على أن نقدم لسكان الدول المتأثرة بالحرب الأمل بأن الحياة سوف تكون أفضل لهم ولأبنائهم بسبب وجودنا، وليس بالرغم من تواجدها. وبمعنى آخر، على عكس فكرة أن القوة تفوز دائماً في نهاية الأمر، علينا أن نفهم أنه لا يمكن حل جميع المشاكل في النزاعات الحديثة باستخدام البندقية فقط.

وهناك حقيقة أخرى يجب قبولها من قبل القوات العسكرية ألا وهي: شئت أم أبيت، وهي أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت أن توكل القوات المسلحة هي مهمة بناء الأمة، ورغم أن الأمة وقيادتها السياسية وقواتها المسلحة كانت ترفض هذه المهمة بصورة روتينية منذ نهاية الحرب الباردة، فإننا قررنا مرارا وتكرارا إلزام قوانا القومية بها، واليوم يعد جيش الولايات المتحدة المنظمة الوطنية الوحيدة القادرة على القيام بأصعب المهام المرتبطة بإعادة بناء الأمم المنهارة أو التي مزقتها الحرب.

في الحقيقة، منذ نهاية الحرب الباردة ضعفت قدرات بعض منظمات الوكالات الكبرى التي لعبت دورا كبيرا في بناء الأمة بشكل تقليدي، بصورة كبيرة برغم تضاعف مطلب القيام بهذه العمليات، وحتى تتم إعادة تنظيم قدرات وكالات الحكومة الأمريكية الكبرى بشكل واسع، فإن القوات المسلحة سوف تظل جهاز الدولة المختار لتنفيذ عمليات بناء الأمة. نحن في حاجة إلى قبول هذه الحقيقة بدلا من مقاومتها، كما حدث في معظم حياتي العملية. إعادة تشكيل منظماتنا، يجب أن تبحث منظمات الأمن القومي لدينا بشكل متواصل، خاصة

الأشمل للحكومة. وفي الغالب تتضمن هذه التعديلات زيادة الموارد المخصصة للعناصر غير العسكرية من قوانا القومية، مثل وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. كما يمكن تقرير حاجتنا إلى إعادة تطوير إمكانيات مؤسسات مثل الوكالة الأمريكية للمعلومات، ومع ذلك فمن الواضح أنه في مثل ذلك النوع من النزاع حيث يتحدد معظم النجاح الذي نحققه بواسطة وسائل غير حركية من قوانا القومية، يتوجب علينا زيادة الموارد المقدمة للمنظمات الأكثر قدرة على إظهار تلك القوى.

كما علينا أن ندرس طرق استخدام بعض العناصر غير الحكومية الأكثر فعالية لقوانا القومية بشكل أفضل. كالجامعات والأعمال والمشروعات الخاصة والصناعات التي تعد محور تأثيرنا في الاقتصاد العالمي، فجامعاتنا، على سبيل المثال، مليئة بالزراعيين والمهندسين والاقتصاديين الذين، إذا ما تم طلبهم ودعمهم، سوف يتقدمون للمساعدة في تطوير التنمية غير العسكرية والسلطة الوزارية في الدول المستهدفة، كما يفعلون اليوم في بعض الحالات. ورغم تطبيق قوة تنفيذ المهام التابعة للبناتاجون والخاصة بعمليات المشروعات التجارية والاستقرار لعدة سنوات في النزاع، فإنها حاولت إحضار رؤساء الأعمال التجارية من الولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع رؤساء الصناعات الفاشلة أو المتداعية في العراق في محاولة لتحسين القدرة الاقتصادية العراقية. ويكون علينا التطلع لتطبيق نماذج ماثلة من تركيبة القطاع الخاص/الحكومة في العمليات المستقبلية عندما تقع الوسائل الهامة لتحقيق أهدافنا خارج الأدوار العسكرية التقليدية. إن القوة الاقتصادية القومية تكون في أغلب الأحوال أكثر أهمية من القوة العسكرية في ضمان الأمن الإستراتيجي؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن رخاء دولتنا ومواطنينا هو ما يصبوا إليه الآخرون، وليس قوتنا العسكرية، كما يكون علينا أن نتطلع على الدوام إلى أساليب متجددة لرفع هذا العنصر التائيري لقوانا القومية من أجل مساندة أهدافنا الأمنية بالخارج.

كما انه يمكننا المساعدة في إعادة تشكيل منظماتنا عن طريق مزيد من العمل على تمكين التكامل الأفقي غير المقيّد والنقل السريع للمعلومات. ففي بعض

نحن لا نريد زعزعة هياكلنا، أو جعلها تعمل فقط وفق ظروف الحرب غير المتسقة، ولكن لا بد لها أن تعدل.

الأحيان لا تأتي المعلومات الأكثر حساسية بميدان القتال عن طريق التسلسل القيادي، وإنما من مصادر خارجية. ويكون علينا تمكين أولئك الأكثر حاجة لتلك المعلومات من الوصول إليها دون المراجعات التي يفرضها التسلسل القيادي بصورة تقليدية. ويقترب من ذلك كثيرا الحاجة إلى المراجعة المتواصلة لكيفية تصنيفنا للمعلومات والسيطرة عليها. أنا أعتقد اننا في القوات المسلحة نميل إلى المبالغة في عملية تصنيف المعلومات التي تكون إما سريعة التلاشي أو لا تستحق التصنيف على الإطلاق. وذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى تقييد المعلومات الحساسة بقنوات سرية لا يكون في إمكان قادة الوحدات الصغيرة الوصول إليها. ومن الناحية التكنولوجية، يمكن تناول هذه المشكلة عن طريق زيادة عدد الأدوات المتاحة لنشر المعلومات السرية، أما الآن فيمكننا المساعدة في حل المشكلة باستخدام المزيد من الفكر والاطلاع في تقرير ما هو بحاجة بالفعل للتصنيف كمعلومات سرية منذ البداية.

أما تفتيت القوة فليس هو الحل. ونظرا لتعدد حروبنا في الوقت الحالي، فإن البعض يرى أننا يجب أن نعيد تنظيم قواتنا إلى نوعين من الوحدات: تلك التي تعمل فقط عند مستوى عالي الكثافة من الحملة، وتلك المصممة والمجهزة لقتال منخفض الكثافة والعملية

القوات المسلحة، عن سبل لإعادة تشكيل الهياكل التنظيمية، مع زيادة التكامل الأفقي الداخلي. فهذه هي الطريقة التي يعمل بها الكثير من أعدائنا ويمكن بها وضع منظماتنا التي تسير بطريقة تقليدية متشعبة في مأزق. نحن لا نريد زعزعة هياكلنا، أو جعلها تعمل فقط وفق ظروف الحرب غير المتسقة، ولكن لا بد أن يتم تعديلها.

ولسوء الحظ هناك الكثير من قدراتنا الأكثر أهمية التي تدار بسرعة بيروقراطية، وليس بالسرعة المطلوبة لمستوى المواقف العملية المختلفة. فنحن نمتلك التكنولوجيا التي تمكننا من المشاركة المعلوماتية بصورة أسرع، إلا أن عمليات الموافقة النمطية المتشعبة النابعة من تراثنا يمكن أن تبطئ من نقل تلك المعلومات. أما أعداؤنا فإنهم لا يعملون وفق تلك القيود. ومن ثم فإنهم غالبا ما يصنعون دوائر من حولنا، خاصة في البيئة المعلوماتية، وكذلك في ميدان القتال السريع التغير والتطور.

هناك طريق واحد للمساعدة في إعادة تشكيل منظماتنا وهو أن يقوم زعمائنا وقادتنا العسكريون بتوسيع تركيزهم إلى أعلى وإلى أسفل التسلسل القيادي. لقد فهم القادة العسكريون بالقوات البرية، وبشكل تقليدي، نية قادتهم لمستويين أعلى وقاموا بنقل نيتهم لمستوى تشكيلي أدنى. وإني أعتقد بثقة أنه في ميدان القتال الحديث القادة بحاجة إلى توسيع تركيزهم ثلاث مستويات أو أكثر في كل إجهاد، وأنا لا أقترح أننا يجب أن نتجاوز التسلسل القيادي أو نتصرف على مستوى المرؤسين، ولكنني تعلمت من تجارب ميدانية حديثة أن عملياتنا لامركزية بدرجة كبيرة وأن كل منطقة من مناطق العمليات تختلف عن الأخرى بدرجة تجعل القادة في حاجة إلى توسعة تفهمهم للعمليات فيما وراء ما كان يعمل لصالحنا بشكل متعارف عليه في ميدان القتال التقليدي.

إلى أين يذهبون للحصول على الدعم العملياتي والتدريبي واللوجيستي الذي يحتاجونه؛ والأكثر أهمية، أنهم يحصلون على الأخير بشكل أكثر سهولة ويسر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدربين والمحاربين سيكونون قد أقاموا بالفعل الروابط الشخصية ذات الأهمية القصوى بالنسبة لذلك النوع من المهام. وتلك ليست ميزة بسيطة. ففي العراق، سمعت من أحد قادة فرق التدريب أنه كان من الأسر له إنشاء علاقات وروابط مع نظرائه العراقيين عن تلك مع قيادة وحدته الأمريكية الشريكة. وثانيهما، يعالج تدريب قوات الأمن المحلية الجهد بوحدات قتالية ما يوجه إلى التدريب من نقد. وغالبا ما يكون مستواه بالشكل الذي تم به تزويد الفرق في العراق وأفغانستان. حتى أننا لم نقم، بشكل متسق، بتعيين أفضل قادتنا بهذه الفرق. وإذا علم القادة العسكريون المتواجدون في الميدان أن أسرع الطرق لإتمام مهمتهم هو نقل عملياتهم إلى قوات الأمن المحلية، فحينئذ سوف يؤكدون على تخصيص أفضل أفرادهم لتدريب قوات الأمن المحلية. وإذا ما قمنا بإتباع هذا المنهج، فقد يكون علينا تعيين وحدات قتالية إضافية لمسرح العمليات، وهو ما سيكون فقط ثمن العمل بالشكل الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي استراتيجية التجهيز هذه إلى التخلص من المطلب الحالي لانتقاء الضباط والصف ضباط ذوي المهارات والخبرات الخاصة للعمل كأفراد دعم بفرق التدريب المجهزة الخارجية، فخلال السنوات الثلاث الأخيرة، أدت تلك الممارسة إلى تنزيل درجة الوحدة التي تستعد للإنتشار وساعدت على استحالة ضمان تساوي إيقاع سير العمليات القتالية بين وحدات القوة القتالية. وحدة القيادة لقد كانت وحدة القيادة مبدء من مبادئ الحرب، وتم الإخلال به مرارا وتكرارا في العراق وأفغانستان. وكانت العاقبة غير المقصودة لذلك القصور هي الخاطرة بفشل المهمة وحدث إصابات لا لزوم لها. وبينما زدنا التقدم التكنولوجي المتتالي بوعي لمواقف ميدان القتال

الكلالسيكية في بناء الأمة. وتقوم القوة عالية الكثافة، بعد أداء وظائفها، بتسليم المسؤولية إلى القوة منخفضة الكثافة. هذا الحل غير دائم ولا يمكن حمله: فنحن ببساطة لا نمتلك الموارد لتقسيم القوات المسلحة إلى تشكيل «قتال» وتشكيل «استقرار». وبدلا من ذلك، علينا التركيز على التطوير الشامل لقدراتنا بجميع تشكيلات القوات المسلحة. وبناء على ذلك، وعند قيام فيالق الجيش والبحرية بزيادة قوة العمليات النهائية الفعالة، يكون علينا دراسة زيادة العدد وضبط نسب الوحدات المتخصصة كالشؤون المدنية والمهندسين وعمليات المعلومات وغيرها التي تلعب أدوارا حساسة في عمليات الاستقرار.

كما ينبغي علينا تطبيق نفس التفكير في كيفية تدريب الجيوش الأجنبية وقوات الأمن الأخرى الأجنبية. وأنا لا أعتقد أنه من مصلحة القوات المسلحة إنشاء «فيلق تدريب» داخل قواتنا التقليدية من أجل تنمية قوات أمن محلية لدول أخرى.

إن القوات الخاصة تقوم بهذه المهمة بشكل جيد وبالجمجم الذي يكون مطلوباً في العادة للتعاون في أمن ميدان القتال وغيره من المهام الدفاعية الداخلية الروتينية. وأكثر من ذلك يتوجب علينا ضمان المرونة المتواصلة لقواتنا التقليدية في تنفيذ عملية الانتقال لدعم قوات الأمن المحلية عندما تصبح المهمة بالغة الكبر بالنسبة للقوات الخاصة. وإذا ما تجاوزت المتطلبات قدرات القوات الخاصة، فإن فرق التدريب والتحول يجب أن تزود داخليا بالموارد من القوات الأمريكية التقليدية أو قوات التحالف التي تعمل بالفعل في مواقع القتال.

هناك ميزتان اثنتان هامتان في أخذ المدربين من الوحدات العسكرية المكلفة بمواقع القتال. أولهما، تكون للشراكة وحدة في القيادة والجهد مشكلة داخلها؛ فالمدربون ينتمون للوحدة العسكرية؛ ويعرفون

المستقبل الخطر

الخلفاء الآخرين. حيث أنه من المحتمل حدوث المزيد من حالات ذهابنا إلى الحرب مع «خالفات الإرادة» التي يتم تشكيلها بشكل كبير خارج تشكيلات المعاهدات المبرمة في الوقت الحالي. وحيث يكون تشكيل التحالف مطلوباً بشكل دائم تقريباً، حتى لو كان ذلك فقط من أجل تقوية شرعية عملياتنا العسكرية، فعلىنا وضع الحلول لزيادة وحدة القيادة والجهد.

وبينما تكون عمليات الناتو بشكل عام أهدافاً سهلة عند مناقشة مسائل وحدة القيادة، فإن العمليات العسكرية الأمريكية الصافية بواسطة الوكالات الكبرى، وهي أساسية لعملياتنا العسكرية الحديثة. يمكن أن تكون بنفس درجة الاختلاف عليها. ونحن نتعلم في القوات المسلحة ضرورة وحدة القيادة؛ لذلك في إمكاننا رؤية إنتهاكات المبدأ في مواقف لا يراها نظراً لنا المدنيين. وفي وقت السلم، قد لا تؤدي تلك الانتهاكات إلى أكثر من مشاحنات بيروقراطية ناشئة عن اعتبارات خاصة بالميزانية أو معارك سطحية. أما في أحوال المعارك القتالية فإنها بلاشك تكلف أرواحاً وتقلل من فرصنا في تحقيق النجاح. على سبيل المثال، قليل من الأشخاص الذين أعرفهم يفندون قيمة فرق الإعمار الإقليمي في العراق

غير المسبوق وخفض كثيراً من عدد مرات الإصابة بنيران صديقة، فإن عدم التمكن من ضمان وحدة القيادة أدى إلى كبت قدرتنا على تنفيذ الخطط المنسقة والمتزامنة للحملة العسكرية. بينما سهل ذلك على العدو إحداث إصابات بقواتنا والمدنيين. وأنا أعتقد أن معظم تلك الإخلالات مبدأً ووحدة القيادة هو نتيجة غير مقصودة للتنافس المؤسسي وبناء التحالف بأي ثمن، وهو في بعض الأحيان مجرد إخفاق في التنظيم الفعال والإدارة الفعالة لتلك الأنواع المعقدة من المهام.

فعلى سبيل المثال، إن ترتيب القيادة والسيطرة الحالية: (سي2). في أفغانستان يعد ترتيباً خارج نطاق الإدراك والفهم حتى بالنسبة للعسكريين المحترفين. وقد تتطلب الضرورة السياسية مثل ذلك الترتيب، إلا أن ترتيب القيادة والسيطرة بأفغانستان (سي2) يميل إلى دعم حقيقة أن الشيء الوحيد الأسوأ من الذهاب إلى الحرب مع حلفاء هو الذهاب إلى الحرب بدونهم. ويضحي ترتيب القيادة والسيطرة بأفغانستان بوحدة القيادة ويتجنب الوعي العملي لمسرح العمليات والإتصالات الاستراتيجية الهادفة، بسبب

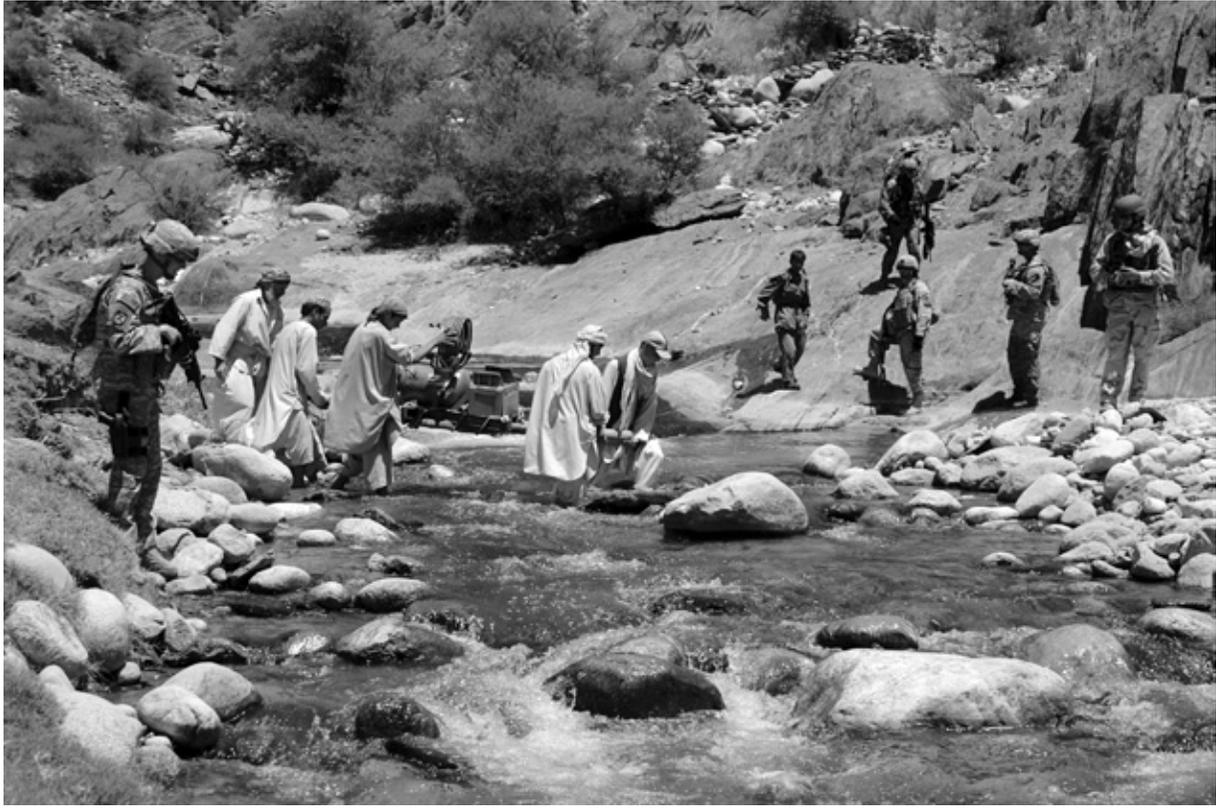
تفاقم وضعه عن طريق التحذيرات الوطنية لبعض أعضاء التحالف.

وإذا كان على حلف الشمال الأطلسي أن يستمر لائقاً للعمل، خاصة في بيئة أمنية غير متسقة، فإنه من الضروري إدخال تحول حقيقي عليه. كما أن مبدأ القيادة والسيطرة يشكل تحدياً علينا التعامل معه بالتعاون مع

الجزيرة الأمريكية، الحصالي اتصال جماهيري من القناة الثانية، كريستوفر بيرز



القوات الخاصة الأمريكية وجنود من الجيش العراقي يتدربون على قراءة الخرائط خلال تدريبهم الأسبوعي في الصويرة، العراق . 28 يوليو 2007.



عمال إنشاء طرق يعبرون مراً مائياً بينما يقوم ضباط من الشرطة الأفغانية وجنود من الجيش الأمريكي من فريق الإعمار الإقليمي من قاعدة كالاغوش الأمامية العاملة بدوريات في إقليم نورستان الأفغاني، 14 يونيو 2007.

المعلومات إلى حملات للإتصالات الاستراتيجية المدعومة بعمليات حرب العصابات والعمليات الإرهابية.

-العقيد (المتقاعد) تي إكس هامير⁵

قد يكون العامل الأكثر حسماً الذي سوف يقرر الفائز في الحروب الحالية والمستقبلية هو أي من الجانبين يمكنه الحصول على ميزة متماسكة في البيئة المعلوماتية الشمولية الممتدة في جميع أرجاء الأرض، قريبا من وبعيدا عن «الخطوط الأمامية».

وباختصار، إن القائد الذي يسود في حرب المعلومات يكون تقريبا على يقين من الفوز بالحرب نفسها. هناك تصور مزعج عن كيفية رؤية أعدائنا وحلفاءنا ومجتمعنا للحرب وغالبا ما يكون ذلك بصرف النظر عما يحدث على الأرض. فإذا لم يكن في استطاعتنا أن نقوم بالتأثير في تصور العالم بصورة أفضل من أعدائنا، فإنه حتى أكثر خطط الحملات العسكرية عبقرية لن يكتب لها

وأفغانستان، ومع ذلك فإننا عانينا تأخيرات مؤلمة في تطبقها- تأخيرات كانت نتيجة خلافات على كل شيء بدءاً من كيفية مدها بالافراد والتمويل إلى تحديد من يسيطر على أنشطتها. ولسوء الحظ، هناك ارتباط مباشر بين مدى جودة تنظيمنا لعملياتنا وتحقيق تكاملها على المستوى العسكري للوكالات الكبرى ومدى نجاحنا في تحقيق مهمتنا وتقليلنا لإصابات أفرادنا، وعلى أية حال، نحن نواصل الكفاح ضد هذا التحدي الأساسي، إن فرق الإعمار الإقليمي هي فقط أحد الامثلة، غير أن المشاكل التي تواجهنا في إعدادها تساند مناشدة الولايات المتحدة للقيام بمراجعة من الأعلى إلى الأسفل لأدوار ومهام كافة عناصر القوى القومية لديها.

استكشاف البيئة المعلوماتية

من الوجهة الاستراتيجية، قامت حملات المتمردين بالانتقال من الحملات العسكرية المدعومة بعمليات

ومن أجل فهم أفضل للبيئة المعلوماتية التي نعمل بها، فإنني أقدم وصفا موجزا لعمل تم في عام 2006، عندما أسفرت غارة لقوة خاصة من التحالف والعراقيين عن مقتل 17 من المتمردين في بغداد. فبعد الغارة، سحب العدو جثث المتمردين القتلى إلى مصلى قريب ورتبوا الأمر ليبدو كما لو أننا قمنا بإعدامهم. ورغم أن الأمر إستغرق حوالي ثمان ساعات ليقوم التحالف بتأكيد القصة الحقيقية ويفند مزاعم المتمردين، إلا أن ثمان ساعات كانت وقتا طويلا، وانتشرت قصة المذبحة في الشوارع وفي الكثير من وسائل الإعلام الغربية. ففي مجتمع معلوماتي قومي، وفي الواقع العالمي، يصدق الناس بصورة عامة القصة الأولى حتى ولو فندت فيما بعد بأدلة مقنعة. ولذلك تم ترجمة هذه الغارة الناجحة تكتيكيا بواسطة قواتنا على أنها هزيمة استراتيجية. كما لم تكن شهادة أحد الرهائن الذي أطلق سراحه كافية لأن تفند قصة المتمردين. وتحدث قصص ماثلة كل يوم في العراق. وفي بعض الأحيان يحظى الحدث باهتمام قومي أو عالمي، إلا أنه غالبا ما تستهدف عمليات معلومات العدو مناطق محلية أصغر كثيرا. ولأن العدو لا يتقيد بنفس القواعد التي نتقيد بها، فإن الهجمات المعلوماتية له تكون فعالة بدرجة كبيرة. وقد فشلنا في كثير من الاحوال في الأخذ بزمام المبادرة أو حتى في الدفاع عن أنفسنا بفاعلية في البيئة المعلوماتية. لذا يجب علينا أن نبحث عن سبل لتحسين تنافسيتنا في هذا المجال الخطير.

عمليات المعلومات، فبالنسبة إلى الكثيرين في الغرب تعتبر عمليات المعلومات التي تتضمن أية عناصر خداعية أو دعائية لعنة على الديمقراطية وتهديدا للصحافة الحرة. وبينما يكون ذلك بحق خطأ أحمر عندما تسيء حكومة ما، أو جيش ما، استخدام المعلومات، إلا أن عمليات المعلومات تعد عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية المعلومات لدينا، وعلينا مواصلة العمل

النجاح في غالب الأمر. إن ذلك ليس ظاهرة جديدة، حيث أن الولايات المتحدة قد اكتشفت في فيتنام، حينما تصور العالم الغربي الهزيمة الكارثية لفيتنام الشمالية في معركة تيت على أنها نصر استراتيجي للشمال. إن ما يجعل البيئة المعلوماتية اليوم تشكل تحديا أكبر من ذي قبل هو الانفجار التكنولوجي الذي يربط العالم بسرعة شبه لحظية، مما يصعب الأمر على الحكومات والجيش الديمقراطية التي تقدر الدقة والحقيقة في التنافس مع الأعداء الذين لا يقدرونها.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن يفهم القادة على جميع المستويات ليس فقط كيفية تأثير أفعالهم وأفعال مرؤوسيههم على الموقف الفوري الذي يحاولون التأثير فيه، ولكن أيضا كيفية تلقي الجمهور المحلي والقومي والعالمي لنتائج تلك الأفعال. وبالطبع، ما زالت تنطبق الحكمة القديمة التي تقول «لا شيء ينجح كالنجاح»، وأن أفضل الطرق لتحقيق النجاح في حرب المعلومات هو النجاح في الحرب نفسها، إلا أن ذلك لم يعد كافيا. إننا في القوات المسلحة علينا أن نحسن من قدرتنا على المنافسة في مجال المعلومات بدرجة كبيرة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق ترقية إمكانياتنا في المجالين التقليديين؛ وهما عمليات المعلومات والشؤون العامة، وتأكيد على أن قادتنا قد حازوا على المهارات الهامة والحدس المطلوب لفهم الآثار المعقدة من الدرجة الثانية والثالثة لقراراتهم، وكيف أنها سوف تعرض على الكثير من الجماهير المختلفة. ورغم أن ضباط عمليات المعلومات والشؤون العامة ومنسقي النتائج وآخرين يقدمون دعما هاما لهيئة القيادة في حملة المعلومات، إلا أنه يكون على القادة العسكريين الأخذ بزمام المبادرة والمشاركة بشكل وثيق في عملية ضمان أن الجوانب المعلوماتية من العمليات العسكرية قد وضعت في الاعتبار في أي فعل نقوم به. إنه أمر بالغ الأهمية لنجاحنا.

أن يكون ما ينشر في الصحف وما يذاع في المقابلات دائماً على أساس الحقيقة بشكل تام كما نعلمها في حينها. ولا يتم الموافقة على نشر أو بث أي منها أو على تعديلها من قبل أولئك العاملين في عمليات المعلومات.

والخطوة الثانية هي ضرورة قيامنا بتحسين قدرتنا التكنولوجية والتنظيمية من أجل نشر عمليات المعلومات ومقاومة دعايات العدو. وحالياً نحن لا نرد بالشكل المناسب من أجل التعامل بفاعلية مع الأعداء القادرين على قول ما يريدون قوله دون عقاب. نحن بحاجة إلى محترفين يمكنهم تصميم حملات معلوماتية وإعداد إمكانيات للرد السريع تفوق تلك المتوفرة للعدو.

وكما سبق قوله، علينا أيضاً تبسيط العمليات البيروقراطية التي كنا نستخدمها للتصديق على رسائل عمليات المعلومات والتخلص منها حيثما يكون ذلك ممكناً. وعادة ما تقيم المنظمات ذات التنظيم الهرمي والأساليب البيروقراطية جيدة الإعداد حواجز فعالة للمرور التلقائي للمعلومات. وهي تميل إلى تطبيق التصديق وبروتوكولات التنسيق التي كانت جاهزة قبل الانفجار الذي حدث في تقنيات المعلومات. ولسوء الحظ، وكما حدث بالنسبة لمجزرة الغارة في بغداد، فإن المعلومات مستمرة في التدفق دون انقطاع إلى باقي أنحاء العالم؛ لا تنتظر النظم البيروقراطية لتلحق بها. وهذا يعني أن صانعي القرار الذين يمكنهم الحصول على أقصى فائدة من المعلومات، أو الذين يمكنهم نشر المعلومات بأقصى سرعة لمقاومة الادعاءات الزائفة للعدو، غالباً ما لا يسمح لهم بالوصول إلى المعلومات أو نشرها حينما يكون ذلك فعالاً للغاية. ليس لدى أعدائنا ذلك التقيد المعيق. وهم يستخدمون التقنيات المعلوماتية الجديدة بشكل أفضل بكثير. لذلك علينا أن نعيد تنظيم تشكيلاتنا والتقليل من التطبيقات البيروقراطية. وتحسين ما ينشأ من تدفق للمعلومات - سواء داخل

على تحسينها. ويجب علينا أيضاً إدراك كون مصطلح العمليات النفسية مفارقة تاريخية لا بد من استبدالها بمصطلح عمليات المعلومات الأقل عدوانية. وبصرف النظر عن القيمة التي نسبغها على عمليات المعلومات، فقد أوضح العدو بشكل جلي أن مفتاحه لتحقيق النصر هو تحقيق السيطرة في هذا الخط الحيوي للعمليات.

وقد لخص توماس إل فريدمان في كتابه العالم مسطح، ما يعنيه تكاثر تكنولوجيا المعلومات الرخيصة وسهولة المنال على مستوى العالم، بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي⁶. فتبعاً لفريدمان، بمجرد إتاحة المعلومات للنخبة العالمية فقط، فإنه الآن يمكن الحصول عليها بواسطة أي شخص لديه جهاز كمبيوتر ووسيلة اتصال بشبكة الإنترنت أينما كان. وإثباتاً لنظرية فريدمان، يقوم أعداؤنا في العراق وأفغانستان باستخدام شبكة الإنترنت وما يرتبط بها من تكنولوجيا حديثة في تغذية حملتهم المعلوماتية المعقدة وفي صناعة أجهزة التفجير المرجلة بأسرع ما يمكننا القيام به لتأمين الإجراءات المضادة أو تدريب أعضاء تقديم الخدمات على هزيمتهم.

لقد أبخسنا تقدير الأهمية التي يسبغها العدو على حملة عمليات المعلومات. وسوف نحتاج إلى فكر خلاق من أجل تحسين موقفنا في هذا المجال، وأيضاً إلى وضع حلول تتجاوز ما ناقشته هنا. إلا أن هناك خطوتان يمكننا اتخاذهما للبدء في السير في الطريق الصحيح. الخطوة الأولى هي ضرورة تطبيقنا لسياسات تستوعب الحاجة إلى عمليات المعلومات، على أن تؤمن تلك السياسات الحماية ضد سوء الاستخدام، ولكن دون أن تكون مقيدة بحيث لا يتمكن القادة العسكريون من مقاومة عمليات معلومات العدو بفاعلية أو تمنعهم من شن عملياتهم المعلوماتية. ومن ناحية القادة، فعليهم إقامة جدار ناري بين عمليات المعلومات والشؤون العامة لمنع منتجات عمليات المعلومات من تلوين المعلومات التي تمد بها وسائل الإعلام. لن يمنع الجدار الناري الوظيفتين من تنسيق عملياتهما، إلا أنه يجب

المستقبل الخطر

ومن أجل التعامل مع هذا الموقف، يتوجب علينا وضع حلول لتحسين عملية دخول وسائل الإعلام إلى ميدان القتال وحضور أنشطتنا، دون التضحية باستقلال وسائل الإعلام أو أمن العمليات العسكرية. ويمكن أن يتضمن ذلك أفعالا بسيطة نسبيا، مثل تسهيل الترخيص للصحفيين ونقلهم إلى نطاق العمليات القتالية، وتقديم الدعم اللوجيستي المتزايد للمعاونة في حمل النفقات المتصاعدة. ويمكن أن يتضمن أيضا أساليب أكثر تعقيدا، مثل تشجيع مساعدة وسائل الإعلام في تصميم السياسات المعلوماتية وإقامة جدران النيران التي تعالج ما يقلق بخصوص عمليات المعلومات المؤثرة في الشؤون العامة. ومن المهم أيضا، رغم ما ندركه في بعض الأحيان على أنه معاملة غير عادلة من قبل وسائل الإعلام، أن نفهم وندعم الدور الحيوي الذي يؤديه في نقل حقائق عملياتنا القتالية إلى العالم.

وحداتنا أو منا إلى وسائل الإعلام- من أجل السماح للقادة على جميع المستويات باتخاذ القرارات الأكثر فعالية وفائدة.

علاقات الشؤون العامة ووسائل الإعلام. إن التغطية الإعلامية المحلية والقومية والعالمية لعملياتنا العسكرية ولأنشطة أعدائنا تعد بالغة الأهمية لنجاحنا في البيئة المعلوماتية العالمية. ويعتبر ذلك على وجه الخصوص صحيحا في بيئة الأخبار المتواصلة على مدى 24 ساعة يوميا، ولسوء الحظ، حقق أعداؤنا في العراق إنتصارا هاما عن طريق دفع معظم وسائل الإعلام الغربية إلى البث من مبان آمنة، أو استخدام من هم ضمن قوات التحالف أو التعامل مع أخبار متناقضة تم الحصول عليها من شخصيات عراقية بارزة. بعضهم مشكوك في ولائهم ومخططاتهم.⁷



الجنرال الأمريكي أخصائي، بنظر بريديجن

القائد العام للفرقة التاسعة في الجيش العراقي، إلى اليمين، يتحدث إلى أحد الصحفيين من قناة العربية الإخبارية، إلى اليسار، وهما يسيران مع الجنرال ديفيد بتريوس خلال سوق الشورجة في شرق بغداد، العراق، 11 مارس 2007.

الأسلحة القتالية. وفي نفس السياق. قد يكون علينا أيضا أن نعيد تنظيم الحاجة إلى إعطاء صلاحية منصب رئيس بالجيش للاتصالات الاستراتيجية. يكون حاملا لنفس الرتبة ذات الثلاث نجوم ويتصرف كرؤساء العمليات والمخابرات والشؤون اللوجيستية وغيرهم من قادة الأركان على مستوى الجيش.

التدريب وتطوير القادة

علينا أن نطور الثقة من أجل منح السلطة لهؤلاء الذين نرسلهم للقيام بتلك العمليات المعقدة بما يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقهم... ولن تأتي تلك الثقة إلا بالإنتقاء والتدريب للأشخاص المناسبين.

-الجنرال روبرت سميث⁸

يجب علينا. في المناخ الحالي المعقد ودائم التغير حيث تتشابك مستويات الحرب بشكل متزايد أن نطور القيادة على جميع المستويات. من الوحدة الصغيرة حتى المستوى الاستراتيجي والسياسي. من هم أذكيا ومنتورين بما يكفي للقيام بإجراء التعديلات المطلوبة. وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا أفرز نظامنا الحالي بعض القادة الذين يبدو أنهم قد تلاءموا بصورة حسنة مع تعقيدات الحرب الحديثة. مع وجود غيرهم من لم يفعلوا ذلك. وما الذي يمكننا فعله من أجل تحسين جودة القيادة المطلوبة على جميع المستويات. كما يكون علينا أيضا أن نضمن أن القيمة التي نسبغها على الخبرة الأوسع (مقابل الخبرة العسكرية التكتيكية التقليدية) تنعكس بصورة فعلية على أولئك القادة الذين ننتقيهم من أجل التقدم المستمر.

التدريب على المهام الخطيرة. قبل سبتمبر 2001. كان قد كتب الكثيرون عن الحرب غير المتسقة أو النظامية. وميدان المعركة غير الخطي. والحاجة إلى تدريب قادة يمكنهم عمل التزامن للقوى القتالية تحت ظروف غير مؤكدة وبدائية. وفي الكثير من وحدات الجيش تم تقليص

وفي تعاملنا مع وسائل الإعلام أيضا أن نصح أكثر حنكة مما كنا في بعض الأحيان. وقبل كل شيء. علينا دائما أن نكون صادقين ومباشرين عند تحدثنا إلى الصحافة. ففي بعض الاحوال. قام ضباط وقادة الشؤون العامة باختيار استخدام وسائل الإعلام كأحد مخارج عمليات المعلومات. أو قاموا بتقديم بيانات غير دقيقة على أمل تشكيل التصور العام. وعند حدوث ذلك؛ فإنه يؤدي إلى إضعاف رابطة الثقة ليس فقط مع وسائل الإعلام ولكن أيضا مع الجمهور الأمريكي الذي نقوم على خدمته. والجمهور المحلي الذي نحاول كسب ثقته. إن أية مكاسب قصيرة الأجل يتم تحقيقها عن طريق مثل تلك الاستراتيجيات تؤدي فقط إلى إضعاف مؤسستنا على المدى الطويل.

وفي النهاية. حيث أن عمليات المعلومات والشؤون العامة. بالنسبة لميدان القتال الحديث. على نفس درجة أهمية الشؤون الخاصة بالكوجرس بالنسبة للجبهة الداخلية. فإنه يمكن أن يكون الوقت قد حان للقيام بتعيين بعض أفضل ضباطنا وأكثرهم تأهيلا بهذه المناصب. وربما يجب تعيين أعلى ضباطين بالكتيبة أو باللواء أو بالفرقة ليكونا ضابطين بالشؤون العامة وعمليات المعلومات. ويجب أن يتم تعيين ضباط الشؤون العامة حتى مستوى الكتيبة أو حتى السرية بالنسبة لمهام معينة. وفي تلك الحالات. نحتاج لإعطائهم سقفا لنشر التقارير الإخبارية بصورة سريعة وكذلك الدعم الذي يحتاجونه للتغلب على الأخطاء. كما يجب أن نضمن أن ضباط وصف ضباط الشؤون العامة يتطورون بشكل كامل عن طريق إعطائهم فرصا. في وقت مبكر في حياتهم العملية. للتدرب مع منظمات الطباعة والبعث الإذاعي بالقطاع الخاص. وإذا ما قمنا بهذا النوع من الاستثمار في محترفي المعلومات لدينا. فإنه قد يأتي اليوم الذي نثق في واحد منهم لقيادة مجال الشؤون العامة بدلا من ضباط عام أمضى حياته العملية في

المستقبل الخطر

غير المتسق. أما الوحدات التي تفتقر إلى نظام (METLS) فإنها تكون دائمة غير متأكدة من كون قادتها يعرفون كيف يبدو العمل السليم. وتكون أقل قدرة على التهيؤ لخوض الحرب وما يتضمنه ذلك من واجبات لم يدرّبوا عليها- خاصة الواجبات غير الحركية.

وحيث أن الجيش هو الذي يتصدى حالياً للنزاعات. فإن عليه التركيز بشدة على العودة إلى البرامج التدريبية المعتمدة على قوائم (METLS).

التعليم والتوعية. يجب أن تواصل قواتنا المسلحة

التحديث وتوسعة برامجها للتعليم والتوعية. وهذا يعني توسيع مناهج تعليم المدارس الرسمية من أجل التكيف مع البيئة العملية الحديثة والمعقدة. مع زيادة الفرص والمنح للقادة حتى يؤدوا ما يكلفوا به خارج التشكيلات العسكرية التقليدية. وبالرغم من أني أمضيت معظم حياتي العملية التي امتدت 35 عاماً أخدم في تشكيلات الجيش التقليدية التي عادة ما توصف بمظهر «الأحذية الموحلة». فإن التجربة التي أعدتني لقيادة فرقة وفيلق في العراق كانت 5 سنوات أمضيتها في الحصول على شهادة الماجستير والتدريس في قسم العلوم الاجتماعية بالأكاديمية العسكرية الأمريكية. فيجب أن تتضمن التكاليفات «الخارجية» هؤلاء العاملين في وكالات السلطة التنفيذية وشركات التوظيف ومنظمات وسائل الإعلام والمشروعات التجارية وغيرها من الكيانات المماثلة التي يمكنها مساعدة القادة العسكريين في زيادة قدراتهم الذهنية. وبالإضافة إلى ذلك، علينا توفير الفرص الممتدة لأعضاء فرق الوكالات الكبرى للعمل مع التشكيلات العسكرية بشكل روتيني. ويمكن لهؤلاء الأعضاء زيادة مداركهم فيما يتعلق بما يمكن أو لا يمكن للقوات المسلحة المساهمة فيه بالنسبة للحلول الخاصة بأمننا القومي. وبغرض مناقشة مسألة كون هذا النوع من التدريب المتقاطع يدمر «ثقافة المحارب». أقول أن التعرض الواسع لتجارب

المفهوم الخاص بقوائم الواجبات الأساسية للمهمة (METLS). الذي أنشأه رئيس الأركان السابق كارل فونو. وقد شعر القادة العسكريون على جميع المستويات بالضغط في التدريب على جميع وكل الاحتمالات التي يمكن أن تواجههم. من الحرب عالية الكثافة لعمليات حفظ السلام. وقد نسوا أن مفهوم (METLS) يتطلب أن نتدرب للوصول إلى المستوى وليس التدريب بالوقت. وأنه إذا قام القائد. بعد تحليل المهمة. بتحديد المزيد من (METLS) التي يتم التدريب عليها لمدة عام. وليس إمكان التدريب للوصول لمستوى معين. فإنه يكون عليه الذهاب إلى رئيسه وطلب إعفائه من المهمة.

وفي بعض الوحدات. رفض القادة مواجهة حقائق فترة ما بعد الحرب الباردة وواصلوا النظم التدريبية التي كانت مطبقة في ذروة التهديد السوفيتي. وقد كان التدريب في هذه الوحدات حركياً. وتم إحباط أولئك الذين حاولوا إدخال أحداث غير حركية في خطة التدريب بواسطة القادة الذين خافوا «زحف المهام» إلى أدوار لم يؤمنوا بانتمائها إلى القوات المسلحة. وقد كان هناك مثل مبدئي على مثل ذلك التصلب عندما أنفق الجيش الكثير من أجل إعداد مدرّبي المدفعية. وقد أعتبر القادة الذين رغبوا في الاستغناء عن أقسام من حصصهم السنوية من الذخيرة لتكوين الأموال اللازمة لإيجاد مدرّبين للمدفعية- والتي بدورها توفر الوقت للتدريب على مهام أخرى- منشقين أكثر منهم مفكرين تقدميين يحاولون رفع الاستثمارات الضخمة التي وضعها الجيش في التقنيات الحديثة.

يجب أن تشمل (METLS) الحديثة واجبات حركية وغير حركية. ولكن ليس أكثر من اللازم بما يدفع القادة للتدريب بالوقت وليس للوصول إلى مستوى معين. وفي الوحدات التي جهزت وفرض عليها التدريب للوصول إلى مستوى معين. اكتسب المرؤوسون الثقة في قادتهم وتعلموا التكيف مع ميدان القتال المتحرك. غير المؤكد



الجيل التالي: أعضاء الفصل وست بوينت لسنة 2011، يعبرون الجسر إلى ثابر هول حيث سيتلقون فصولاً تدريبية أساسية.

الحفاظ على الامتياز. لقد استجاب الجيل الحالي من الضباط وضباط الصف والأفراد المندرجين للنداء القومي في وقت الأزمات وفعل ما لم يفعله إلا القليل في تاريخنا: فتطوعوا للخدمة في جولات قتالية عالية الإجهاد ومتعددة. ومع ذلك، ومع وجود احتمال لانتشار لا تبدو له نهاية في الأفق، فإننا قد نكون على وشك الوصول إلى نقطة سوف يجد فيها، حتى الأمريكيون الأكثر وطنية، أنفسهم غير قادرين على مواصلة الخدمة. وعند النظر في تنشئة الجيل القادم من فيالق الجيش والبحرية، يجب أن نكون حريصين كل الحرص على استخدام وإبقاء فقط الأمريكيين الذين يبنون بتحقيق النجاح في بيئات العمل المعقدة اليوم وغداً. وإذا وقعنا في فخ تخفيض معايير الاستخدام والإبقاء من أجل تحقيق الأهداف العديدة وتلبية المتطلبات قصيرة الأجل، فإن أمتنا سوف تدفع الثمن غالياً.

خارج نطاق العسكرية التقليدية يمكنه فقط ان يساعد قادتنا في عملهم في عالم متشابك بصورة متزايدة. **التقييمات.** إن كيفية تقييمنا لقاتنا العسكريين وترقيتهم لمناصب لها مسؤوليات أكبر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية إعدادنا وتطويرنا لهم. لقد قيل أن الفرد يمكن أن يخدع رؤسائه معظم الوقت، وأقرانه بعض الوقت، ولكن لا يمكنه خداع مرؤوسيه مطلقاً. هذا نوع من التبسيط. إلا أن به شيء من الصحة بلا شك، وحتى الآن، تأخذ نظم التقييم العسكرية لدينا بعين الاعتبار تقييمات الرؤساء فقط عند الحكم على الكفاءة للتقدم الوظيفي. لقد فات الأوان بوقت طويل على تطبيق نظام تقييم عسكري، بالنسبة للضباط والصف ضباط، يأخذ في الاعتبار وجهات نظر الأقران والمرؤوسين. فيجب أن تظل آراء الرؤساء هي الأهم، إلا أنه من المهم الحصول على وجهات النظر المتفردة التي يمكن أن يساهم بها الأقران والمرؤوسون. فهي سوف تسمح لنا بوضع تقييم أكثر اكتمالاً لقاتنا.

المستقبل الخطر

العسكريين وأعضاء الخدمة لم يقوموا بترسيخ القواعد والمبادئ المعنوية والأخلاقية التي توضح تعريف من نكون كقوات مسلحة وكأمة. فقد ساعد مسلكنا المعنوي في المواقف القصوى حينما فشل الآخرون. في جعلنا أمة استثنائية. وعندما نفشل. يمكن أن تؤدي أفعالنا إلى تفويض مصداقيتنا كقوة مقاتلة. ومصداقية مهمتنا وبالتأكيد مصداقية موقفنا أمام العالم. ويحتاج المرء فقط إلى النظر لموقف العالم المضاد لمصالحنا القومية النابع من الإدعاءات ضد القوات المسلحة الأمريكية في أماكن مثل أبو غريب وحديثة والمحمودية. لإدراك مدى ضرورة وجود القيادة الأخلاقية والسلوك الأخلاقي على جميع المستويات.

وعلى أن نقوي أهمية السلوك الأخلاقي الصحيح بتشكيلاتنا في كل مناسبة. ونحن حين نقصر في تطبيق معاييرنا الأخلاقية والمعنوية يجب علينا الاعتراف بخطأنا. وبمسئولية الأفراد أيا ما كان موقعهم بالتسلسل القيادي. ثم ننتقل إلى الأمام. ونحن كثيرا ما نقاوم الاعتراف بالأخطاء. وهو ما يؤدي فقط إلى المزيد من معاداة أولئك الذين نعتمد كثيرا على دعمهم لنا. كما يكون أيضا على القادة الحرص على عدم نصب الفخاخ الأخلاقية لمرؤوسيههم بمطابقتهم بالكثير جدا من العمل بواسطة القليل جدا من الإمكانيات - وهو التحذير الذي لم ننتبه له دائما في عملياتنا العسكرية الأخيرة. إن أحد أعظم ميزات القوات المسلحة هو موقفها «استطاعة العمل». إلا أن ذلك الموقف يمكن أن يصير التزاما عندما يدفعنا إلى اتخاذ أقصر الطرق الأخلاقية والمعنوية من أجل إنجاز مهمتنا.

مراجعة المشاركة. إن أحد مجالات تطور الحياة المهنية لضابط القوات المسلحة التي تستحق المراجعة المستمرة هي كيفية معالجتنا لموضوع المشاركة. يتطلب قانون جولد ووتر - نيكولز (1986) من الضابط المؤهل لترتب أعلى أن يتم مهام مشتركة. واستجابة للمشاكل

لقد تم تقديم الكثير من المقترحات للحفاظ على جودة القوة العسكرية. إلا أنه إذا لم تحقق أيا منها النجاح. فإننا قد لا نعرف ذلك إلا بعد فوات الأوان. وحتاج السلطة التنفيذية الآن. مثلها مثل الكونجرس والقوات المسلحة. وبالفعل الأمريكيون عامة. إلى معرفة نوعية القوات المسلحة التي نريدها في المستقبل والثمن الذي نحن على استعداد لدفعه لضمان أمننا القومي.

وداخل القوات المسلحة. ربما يكون أهم شيء يمكننا عمله من أجل تأمين مستقبل مؤسساتنا هو ضمان أن أولئك القادة الصغار وأعضاء الخدمة الذين يتحملون وطأة القتال في الحروب الحالية لهم الكلمة المسموعة في كيفية إعادة تشكيلنا لقواتنا المسلحة من أجل المستقبل. وتسرد سيرة حديثة قصة قيام الجنرال دويت أيزنهاور بكتابة مقالة مثيرة للجدل في أواخر عام 1920 عن الأهمية الكبيرة للدبابات في الحرب⁹. فقد كانت آراء أيزنهاور تناقض الفكر العسكري التقليدي واعتبرت هرطقة. حتى أنه تم تأنيبه شفها وهدد بالمحاكمة العسكرية إذا ما استمر في إطلاقها. إن مثل تلك البلادة الفكرية في سنوات ما بين الحروب ساعدت على تأكيد أن جيش الولايات المتحدة لم يكن مستعدا على الوجه الأمثل للمعركة في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية.

يجب أن تؤدي هذه القصة إلى التنبيه. بينما نشترك في المناقشات المعاصرة. إلى كيفية إعداد أنفسنا للمستقبل على الوجه الأمثل. ومن أجل مضاعفة فرص نجاحنا. يتحتم علينا التأكد من أن جميع الآراء ووجهات النظر قد شاركت في النقاش وأنه ليس لدى القادة الصغار أي تخوف من العقاب المهني لإدلائهم بأرائهم بحرية عما هو مطلوب لجعل قادتنا وتشكيلاتنا وفكرنا في وضع أفضل.

الضرورات المعنوية والأخلاقية. توجد لدينا مؤشرات مزعجة من تجاربنا في العراق وأفغانستان بأن بعض القادة

فببساطة، في بحثنا عن مشاركة عادلة، لم نقيم على الدوام بتعيين الأشخاص المناسبين في الوظائف المناسبة. وقد قمنا بتشكيل مراكز قيادة مشتركة لضمان أن قدرات كل سلاح من الأسلحة هي في أحسن أوضاعها. ولكن باسم المشاركة، فإننا في بعض الأحيان نملأ مناصب جهاز القيادة بمراكز القيادة تلك حسب السلاح، وليس مجموعة المهارات. فهذا هو سبب امكانية اعتبار أن قانون جولد ووتر - نيكولز قد حقق النجاح بينما يبدو أن أداء قواتنا المسلحة، في العديد من التدخلات منذ تم تمرير هذا التشريع، إذا ما كنا أمناء في تقييمنا كإنسان مفاككا.

كما يمكن الزعم والادعاء، على سبيل المثال، أن ضابط العمليات أو ضابط الخطط على المستوى الاستراتيجي في حملة يغلب عليها التشكيل الأرضي أو البحري أو الجوي، يجب أن يأتي من السلاح السائد في تلك المعركة المحددة. وفي الوقت الحالي، هذا لا يحدث، ويبدو إن الإنصاف يتطلب أن يأخذ كل سلاح نصيبا عادلا من تلك المناصب الهامة، سواء تم بيان ذلك أو لم يتم، من أجل تأكيد أنه لا يوجد سلاح قد أضر عند التنافس على المناصب المشتركة العليا. وقد يكون للقائد المقاتل الوزن الأكبر عند اختيار ضباط هيئة قيادته الأساسية، ولكن يبدو أن مناصب معينة بهيئة القيادة تتوجه إلى نفس السلاح في كل دورة من الدورات، إننا يجب أن نكون عالمين بهذا التعاقب الموروث للمناصب الرئيسية ونكون على استعداد لعمل التغييرات اللازمة للتخلص منه.

وهناك عاقبة غير مقصودة لقانون جولد ووتر - نيكولز، ألا وهي فكرة أنه «لا يوجد ما يطلق عليه المغالاة في المشاركة»، وهو ما يدفع القادة في بعض الأحيان إلى وضع بعض الضباط في مناصب ليسوا مؤهلين لها بالشكل الأمثل. علينا أن نغير عقلية «تخريم التذاكر» هذه ووضع أفضل المؤهلين في المناصب الحساسة دون النظر إلى الفرع الذي ينتمون إليه بالقوات المسلحة.

الخاصة بقدرات تبادل المعلومات التي وجدت أثناء غزو غرناطة. دفع القانون الخدمات بشكل فعال إلى أن تعمل في فرق متكاملة، ومن ثم فحيثما تتواجد قوات أمريكية مشاركة في العمليات العسكرية، فإنها تتكون دائما على وجه التقريب من خدمات متعددة تعمل معا بقيادة مشتركة أو مركبة. إلا أن الذي لم يتبع خطوات هذه الحقيقة، على اية حال، هو كيفية قيامنا بتقبل وتبني الضباط الذين يخدمون في مواقع تسمح لهم بوضوح بإظهار فهمهم للعمليات المشتركة. وقد أدرك ذلك كل من الكونجرس والبناتجون، وسوف يؤكد نظام التأهيل المشترك الناجم (JQS) والذي يطبق في الأول من أكتوبر 2007، أننا نميز خبرات المشاركة لدى الضباط، وسوف يعزز نظام التأهيل المشترك الأفكار الأساسية لقانون جولد ووتر - نيكولز.

وربما يكون أهم اعتبارات نظام التأهيل المشترك هو أنه سوف يسمح باحتساب الخبرات المشتركة المكتسبة عند الخدمة في مختلف المناصب غير المشتركة للتأهل المشترك. ويقرر هذا التغيير أن الإيقاع السريع لعملياتنا العسكرية حول العالم، وكذلك حقيقة أن الكثير من المناصب، خاصة في البيئات المنتشرة، هي أصلا مشتركة حتى لو لم يتم تفعيلها على هذا النحو في الوثائق الرسمية.

وعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا قائد لواء وجهاز قيادته ولهم كتائب جيش وبحرية ملحقون عليهم مع وجود ضباط حرب إلكترونية من البحرية ومراقبين أماميين من القوات الجوية، فإنهم سوف يحصلون على نقاط تأهيل مشترك في هذه التجربة. وبإدخال النظام الجديد، سوف يتم وضع معايير لتقييم مثل تلك المواقف المشتركة¹⁰. وسوف يكون من المهم للقادة العسكريين أن يتابعوا هذا البرنامج الجديد. ولضمان ذلك يتم إضافة النقاط للضباط بالشكل الصحيح نحو تاهيلهم المشترك.

وهناك منطقة أخرى تحتاج إلى مراجعة وثيقة وهي كيفية انتقائنا للضباط لوضع التقييم المشترك.

في عام 1983، عندما كانت قواتنا المسلحة تمر بفترة إختبار نفس عقب حرب فيتنام، كتب عقيد في القوات الجوية: «لقد قيل أن مارس (إله الحرب) كان إلها قاسيا لا يغفر». ونحن في القوات المسلحة ليس لدينا ميزة الخيار بين الحروب التي نقاتل بها- وقد مضى عهد الحروب النظيفة «المعلنة»¹². في الواقع، إننا في القوات المسلحة ومؤسسات القوى القومية ليس لدينا ميزة اختيار الوقت الذي سوف ندعى فيه والمكان الذي سوف نرسل إليه للدفاع عن مصالح أمتنا أو تعزيزها. غير أنه لدينا، رغم ذلك، الفرصة للمساعدة في تقرير كيف سوف تنظم هياكل أمننا القومي للتعامل مع عالم متزايد الخطورة. ومن المهم الآن أن نعجل بمناقشة كيفية إعداد أنفسنا لهذا المستقبل على أفضل وجه.

ملاحظات

1. جنرال تشارلز سي كرولاك. «العرف الاستراتيجي: القيادة في الحرب الثلاثية» المارنيز (يناير 1999).
2. العقيد إم إي كروس. «التحول أثناء الحرب» القوات المشتركة، ربع السنوية 38 (يوليو 2005).
3. ديفيد رود و ديفيداي ساجر «كيف تحولت حرب جيدة في أفغانستان إلى حرب سيئة». نيويورك تايمز 12 أغسطس 2007، 1.
4. معلومات مجمعة من <www.state.gov>. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية.
5. تي إكس هاميس. «تطور الجيل الرابع للحرب. ظهور الخامس» المجلة العسكرية (مايو-يونيو 2007): 14.
6. توماس إل فريدمان. العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين (نيويورك: فارار ستراوس وجيروكس، 2006).
7. غرباء في العراق وهم أساسا عراقيون محليون تدفع لهم منظمات إخبارية لجمع الأخبار من مواقع بالغة الخطورة للصحفيين الغربيين للتراسل منه دون حماية عسكرية.
8. جنرال روبرت سميث. فائدة القوة: فن الحرب في العالم الحديث (نيويورك: ألفريد إيه نوبل، 2007)، 414.
9. أنظر مارك بيري. شركاء في القيادة: جورج مارشال ودويت أيزنهاور في الحرب والسلام (لندن، إنجلترا: دار بنجوين للنشر، 2007)، صفحة 43. لمناقشة عن كيف فهم الجنرال أيزنهاور والجنرال باتون أهمية الدور الجديد للدبابات في بداية الثلاثينات، ولكنها أعيقت بواسطة رؤسائهم.
10. المزيد من المعلومات عن تغييرات النظام، راجع الخطة التطبيقية لنظام التأهيل المشترك بالإدارة المشتركة بالبنتاجون، 30 مارس 2007.
11. تي آر فيرينباخ. هذا النوع من الحروب: دراسة عن عدم الاستعداد (نيويورك: ماكميلان للنشر، 1963)، 303.
12. العقيد كينيث النويك. «الخيار الاستراتيجي وإرادة الأمة، وتجربة فيتنام» مجلة إير يونيفرسستي (يناير-فبراير 1983).

النظر إلى المستقبل

لقد تعلم الأمريكيون. وتعلموا جيدا إن مأساة الأسلحة الأمريكية، على أية حال، هي وجود نقص في الحس التاريخي، فالأمريكيون أحيانا ينسون بنفس سرعة تعلمهم.

-تي آر فيرينباخ¹¹

بالرجوع إلى السجل غير المتسق لأمتنا عندما تعيد تنظيم قواتها عقب فترات الأزمات القومية، نجد أن الوقت قد حان لبدء مناقشة كيفية قيام تشكيلات القوات المسلحة والوكالات الكبرى التي نشأت من العراق وأفغانستان بالاستعداد لمستقبل خطير. إن تلك ليست تحديات للجيش والقوات المسلحة وحدهما؛ إنها ضرورات قومية علينا التعامل معها لضمان أمننا القومي في المستقبل. وإني آمل أن تسهم الأفكار التي نوقشت في هذه المقالة في المناقشة الضرورية التي يكون على جميع مسؤولي الأمن القومي الجادين عقدها الآن بشأن كيفية الاستعداد للمستقبل على أفضل وجه.

وبلا شك، قد يود بعض الناس نسيان نزاعاتنا الأخيرة. وهم يريدون أن نسحب أنفسنا من الخارج على وجه السرعة ولا نعاود أبدا توريط أمتنا في اشتباك معقد آخر. ولسوء الحظ، يمتلئ تاريخ أمتنا بأمثلة وقعنا فيها في نفس الفخ ولم نكن مستعدين في المرة التالية التي تهددت فيها مصالحنا. في واقع الأمر، قد تورطنا في الكثير مما يطلق عليه «حروبا صغيرة» أكثر منها صراعات رئيسية تقليدية. وهناك القليل من المؤشرات التي توحى بأن هذا التوجه سوف يتغير. لذلك ينبغي علينا إعداد قواتنا المسلحة وعناصر قوانا القومية الأخرى للقيام بالنطاق الكامل للعمليات ضد أعداء أثبتوا أنهم يماثلوننا من حيث التكيف بصورة كاملة، بل ويتفوقوا علينا في إستغلال التقنيات الحديثة في بعض الأحيان. إن هذا هو التحدي الأساسي لنا كما نعرف من تجاربنا الأخيرة في زمن الحرب.